من مقاتلة علي لاهل الجمل وصفين والخوارج وكذا غير الشافعي
رضي الله عنهم وقد ذكر ائمتنا الاصوليين وغيرهم ستة المتذرعة
التي اخذوها تارة عن كذبهم علي علي واصحابه وتارة عن بقية الصحابة
ثم ردوها عن اخرها حتى لم يبق لهم شبهة يستندون اليها ولا حجة
يعتمدون عليها وبين ائمتنا المحدثون ان كثيرا مما نقل عنهم اما كذب
واما في سنده علة او علل كما اشرت الى كثير من ذلك في هذا الكتاب
بتولي رجاله ثقاة او رجال الصحيح او فيهم جمع لا باضعف او مجهول
او ارسال او وقف او غير ذلك مما رايته وستريه بقيته واما المراد
انه لا يجوز لاحد ان يذكر شيئا مما وقع بينهم يستدل به على نقص
من وقع له ذلك والطعن في ولايته الصحيحة او ليغري العوام
علي سبهم وقلبهم ويحمل ذلك من المفاسد ولم يقع ذلك الا للمبتدعة
وبعض جهلة النقلة الذين ينقلون كل ما راوه ويتركون على ظاهره
غير طاعنين في سنده ولا مشتغلين لتاويله وهذا شديد التحريم
لما فيه من الفساد العظيم وهو اغرا العامة وممن في حكمهم على تنقيص
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين لم يقم الدين الا بنقلهم
لبيانه كتاب الله وما سنوه وشاهدوه من نبيه من سنته الغراء
الواضحة البيضاء وما بينوه لنا من الاحكام التي لا يحيط بها سواهم
لتميزهم بالبرهان والعيان فرضي الله عنهم وارضاهم وجزاهم عن
الاسلام والمسلمين خير جزاء وبالجملة اما ما ذكره ليبان الحق فيه علي
متضمن الواقع بحسب ما اقتضت به الادلة واجراه الله على قواعد اهل
السنة فهو من اكد الواجبات واجل الطلبات لانه يعلم به نزاهتهم
وبراءتهم كيف وكلهم علي هدي من ربهم لان ما صدر منهم لم يكن الا عن
اجتهاد وقد بين الصادق صلى الله عليه وسلم ان من اجتهد واصاب
فله اجران ومن رواية فله عشرة اجور ومن اجتهد واخطا فله اجر
واحد فمخطئهم كمصيبهم في اصل الثواب وتجري الصواب لان تاويل
المؤولين منهم غير قطعي البطلان بل ربما كان واضح البرهان ولهذا
اوجب

اوجب الله ورسوله على الكافة المبالغة في تعظيمهم واجلالهم
والثناء عليهم ومعرفة اثارهم الحميدة في الاسلام واعطاء كل منهم ما
تقتضيه مرتبته وتشهد به خصوصيته ويقضي به علي غيره
منقبته فما بينه مشروحا بافواله فيهم وافعاله معهم اذ لا يحيط بمراتبهم
كغيرهم على ما هي عليه عند الله احد سواه لما آل ذلك من العلوم التي
اختص بها امته الى يوم تلقاه فعليك باتباع ما قررناه واعتقاد ما
حررناه فانه فيه ازاحة المعتدين واخماد المعاندين وتعليما
للجاهلين وارشاد المتعلمين تنبيه ان قلت جاء عن علي كرم الله
وجهه قال يوتى بي وبمعاوية يوم القيامة فتختصم عند ذي العرش
فايينا افلح اصحابه وهذا ينافي ما تقرر من ان كلا منهما ماجور لا اثم
عليه ولا ذنب قلت لا ينافيه اما اولا فلان سنده منقطع فلا حجة
فيه واما ثانيا فالمراد بفرض صحة ذلك عن علي فايينا بان انما فعله
هو الحق في نفس الامر افلح اصحابه اي ضوعفت اجورهم واطلاق
الفلاح على تضاعف الاجور شائع في الرابع وفي الحديث الصحيح انه
صلى الله عليه وسلم قال لعمار بن ياسر تقتلك الفئة الباغية فقاتل
عسكر معاوية حتى قتلوه فهذا اخبار من الصادق المصدوق به
صلى الله عليه وسلم ان معاوية باغ على علي وان عليا هو الخليفة الحق وجواب
ان غاية ما يدل عليه هذا الحديث ان معاوية واصحابه بغاة وقد مر
ان ذلك لا ينقص فيه وانهم مع ذلك ماجورون غير مازورين
ينقص قوله عليه الصلاة والسلام ان المجتهد اذا اجتهد واخطا
فله اجر ومر مشروحا في مبسوطا ان معاوية مجتهد اي مجتهد وقد
اول هذا الحديث بما يقطع ببطلانه كما هو شرط الباغي الذي لا يفسق
ولا ياثم وقد جاء تاويله من طرق كثيرة منها ما جاء بسند رجاله
ثقاة ان عليا كرم الله وجهه يوم صفين كان يدخل عسكره فيرجع
وقد خضب سيفه دما ويقول لاصحابه اعذرونا اعذرونا وكان عمار
علما لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يسلك واديا من اودية صفين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)